السياسة الإدارية لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية في إقليم الانتداب الدولي جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا 1960-1968)

أ. هدى عبد الرحمن العلام محمد
قسم التاريخ / كلية الآداب
جامعة سبها

تركز هذه الورقة علي تحليل السياسة الإدارية لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية البيضاء في إقليم الانتداب الدولي جنوب غرب أفريقيا،ولكي نحلل هذه السياسة لابد من إعطاء نبذه موجزة عن أهمية البلاد الجغرافية والتاريخية ،والذي سيتضح لنا من خلال ما تتضمنه هذه الورقة من عناصر :-

1- الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسكانية للبلاد.
2- الخلفية السياسية لظهور قضية جنوب غرب أفريقيا دوليا.
3- السياسة الإدارية لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية في إقليم الانتداب الدولي
   أ- توصيات لجنة اوديندال
   ب- تنفيذ توصيات لجنة اوديندال (في أوفامبولاند).

أولا:- الأهمية الجغرافية:

عرفت البلاد سابقا بأسماء متعددة مثل: أرض الناما، اوفامبولاند، نسبة إلى القبائل التي تقطنها، وفي أوائل القرن التاسع عشر أطلق عليها

ككل اسم ترانسجاريب Transgarip،[1] ثم أطلق الألمان عليها اسم (مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية) لأسباب جغرافية, طوال فترة حكمهم للبلاد من عام 1884–1915, وبعد هذا العام أطلقت عليها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا* اسم (جنوب غرب افريقيا), أو مجرد (الجنوب الغربي)، والتي كانت من وجهة نظرها كمنطقة للاستغلال الاقتصادي أو جزءاً تابعاً لأراضيها،[2] وظل اسم جنوب غرب أفريقيا يطلق عليها طوال الفترة من عام 1919: يونيو 1968 عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاريخ الأخير أي 12 يونيو 1968 قرارها رقم (2372) في دورتها الثانية والعشرين بإطلاق اسم ناميبيا عليها منذ ذلك التاريخ فصاعداً وفقاً لرغبات السكان.[3]

وهذا الاسم مشتق من صحراء ناميب الممتدة بطول ساحل الإقليم على المحيط الأطلسي، وكلمة ناميب تعني في لغة الناما (أحد القبائل الكبرى في البلاد) معنى الشلتر shelter أي الملتجأ (الحاجز أو الساتر)،[4] حيث كانت صحراء ناميب الساحلية الغير مأهولة لمئات السنين بمثابة الملتجأ (عندما فر إليها الكثير من الأفارقة هرباً من تجارة الرقيق ومن الوقوع تحت حكم الرجل الأبيض). وكانت الحاجز أو الساتر الذي أعاق المستكشفين والمستعمرين الأوروبيين من التوغل إلى داخل البلاد منذ أن اكتشفها البرتغاليون في نهاية القرن الخامس لتظل مهملة على مدى القرون الثلاثة اللاحقة، ولتوضيح الأهمية الجغرافية لجنوب غربي أفريقيا نبدأ بعرض الموقع كما يلي:–

---

[1]) أي الأراضي الواقعة فيما وراء نهر جاريب، وجاريب هو الاسم الذي كان يطلقه الهوتنتوت على نهر الأورانج. انظر: إبراهيم نصر الدين، قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1976، ص 4 هامش.

[*]) كانت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تدير البلاد بموجب نظام الانتداب الدولي حتى عام 1966 ثم استمرت في إدارتها حتى بعد انهاء الانتداب رسمياً خلال ذلك العام.

[2]) Department of information and publicity, SWAPO of Namibia, To Be Born A Nation, the liberation struggle for Namibia, London, Zed. Press, 1981, p 1.

[3]) United Nations, Year Book of United Nations 1968, volume 22, New York, office of public information, 1971, p787.

[4]) Elizabeth. S. Landa: "Namibia impending independence?", Edited by: Gwendolen. M. Carter and Patrick Omeara, Southern Africa in crisis, London, Indiana university press Bloomington, 1977, p164.

1- المـوقـع :-

تقع البلاد في أقصى جنوب غرب القارة الأفريقية, تحدّها من الشمال أنجولا, ومن الشمال الشرقي زامبيا (روديسيا الشمالية), ومن الشرق بوتسوانا (بتشوانا لاند), ومن الجنوب والجنوب الشرقي تحدها جنوب أفريقيا, وغربا المحيط الأطلسي, وهي رقعة شاسعة من الأراضي, تبلغ مساحتها نحو (318,261 ميل) أي بنحو (824,269 كم^2)،[1] وبالتالي فإن هذه المساحة تقرب من ثلثي مساحة جنوب أفريقيا وأقل, وأكبر من مساحة بريطانيا وفرنسا معاً.[2]

فالبلاد تقع جنوب خط الاستواء, ويكاد ينصفها مدار الجدي (درجته 23.5 جنوبا) حيث يمر جنوب العاصمة وندهوك (تبعد عن الساحل نحو الشرق لمسافة 560).

أما بالنسبة للأنهار الدائمة الجريان فتتمثل في: أنهار كونيني واوكافنجو والزمبيزي ولينتانتي "كواندو" في شمال وشمال شرق البلاد، ونهر الأورانج في جنوبها.

2- الإمكانيات والموارد الاقتصادية:-

بالرغم من البيئة الصحراوية القاحلة لثلثي مساحة جنوب غرب أفريقيا، إلا أنها غنية بالثروات الطبيعية المختلفة، وبالموارد الاقتصادية المتنوعة تشمل الثروة الحيوانية والسمكية والمعدنية.

وبالنظر إلى الثروة الحيوانية فقد أسهمت طبوغرافية المنطقة المرتفعة التي تهطل عليها أمطارٌ سنوية بمعدل 10-16 بوصة أي 250-400 ملم، في إيجاد أجود المراعي الغنية بالأعشاب والحشائش المفيدة لتربية الماشية والأغنام، وفي الواقع إن حرفة الرعي كانت الحرفة الرئيسة لغالبية القبائل الأفريقية في البلاد قبيل مجيء الألمان، حيث كانت تمتلك مئات الآلاف من الماشية، وقد تم تحسين تلك المراعي بعد قدوم الألمان وإدراكهم أهميتها، وبذلوا مجهودات كبيرة لتنميتها والعناية بها، وعليه

[1] أنظر: United Nations, Namibia: A unique UN responsibility, 1984. p 2.
- وكذلك: لين لبير, أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا, دمشق, دار دمشق, ط1, 1985, ص1 .
[2] محمد عبد الغني سعودي, الجغرافيا والمشكلات الدولية, بيروت, دار النهضة العربية, 1968, ص486.

صادروا غالبية ماشية الأفارقة، واستوردوا الثيران الجيدة والأبقار الممتازة والأغنام وافتتحوا المراكز الطبية لها وقد نجحوا في ذلك.[1]

وتحتل جنوب غرب أفريقيا المرتبة الأولى في العالم من حيث امتلاكها لأجود أنواع الأغنام المعروف بالكاركول والمسمى أيضاً بالماس الأسود، وهو نوع من الأغنام جلبته الحكومة الألمانية من سهول آسيا الوسطى عام 1907، وهي ذات شعر مجعد تؤخذ من حملاتها المولودة بعمر يوم واحد جلودها أو فرائها المعروفة في عالم الأزياء باسم الحمل الفارسي Persian Jamb، وتعد جنوب غرب أفريقيا أكبر المنتج له في العالم، خصوصاً لهذا النوع من الفراء. هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأغنام يستفاد من لحومها وأصوافها.[2]

وبخصوص الثروة البحرية عموماً والسمكية خصوصاً، فإنه يستخرج سنوياً من موانئ جنوب غرب أفريقيا أي ميناء والفس باي وميناء لودرتز، تبلغ آلاف الأطنان من الأسماك سنوياً والثروة السمكية، وهي من عناصر الاقتصاد القومي.

وفيما يتعلق بالثروة المعدنية المتنوعة، فإن البلاد غنية بمختلف أنواع المعادن، ولعل أهم ما يميزها هو معدن الماس المكتشف فيها منذ عهد الحماية الألمانية عام 1908 من قبل أحد العمال الأفارقة العاملين لدى الألمان في السكك الحديدية،[3] وتتفق الإحصائيات الواردة في المصادر بأن إنتاج البلاد مرتفع ويتزايد عاماً بعد عام حتى وصل إلى 900 ألف قيراط* سنوياً منذ عام 1956، وأخذ هذا الرقم يتصاعد خلال فترة الستينات وما بعدها، حيث تغطي الرمال الساحلية لجنوب صحراء ناميب رواسب ضخمة

---

[1]) هـ أ. هيرن، خريطة أفريقيا الجديدة عام 1960، ت: منصور الشتيوي، طرابلس، مكتبة الفرجاني، بلا ت، ص 137.

[2]) أنظر كل من: إدارة شؤون الإعلام: "أشوه دولة جديدة، الاتفاق بشأن ناميبيا"، الوقائع مجلة الأمم المتحدة، عدد1، مارس 1989، ص 45.

- وكذلك: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، ط2، بيروت، دار النهضة العربية، 1973، ص 588.

- وأيضاً: فتحي أبو عيانة، جغرافية أفريقيا،دار النهضة العربية ، بيروت، 1986، ص 403.

[3]) Albert F. Calvert, F.C.S, South west Africa, During the German occupation 1884-1914, New York, Negro Universities press, 1969. p 98.

*) القيراط= 0.2 ؛ ام.

منه تمتد من مصب نهر الأورانج إلى خليج لودرتتز،[1] ويـذكر أن الميـاه المحيطة بجزيرة بلومبدينج[2] Plumpudding (المقابلة لساحل ناميب) هي من أغنى أجزاء العالم في احتياطها الماسي.

كذلك فإن البلاد غنية جداً برواسب اليورانيوم الذي يـستخرج مـن روسينغ (تقع شمال شرقي ميناء سواكمبوند)، ويذكر أن مناجم اليورانيـوم في جنوب غرب أفريقيا تحتوي على نحو 10% من الاحتياطي العـالمي، هذا عدا عمليات التنقيب المكثفة في منطقة والفس باي، والتي من المحتمـل أن تكون غنية بإمدادات النفط والغاز الطبيعي،[3] هذا بالإضافة إلى رواسب كبيرة جداً من النحاس (في صحراء كلهاري الذي استخدمه سـكان الـبلاد الأصليين قبل الحماية الألمانية بكثرة)، والرصـاص والقـصدير والزنـك والفضة والمغنيسيوم والفوسفات والبريل (حجر كريم كالزبرجد) والليثيـوم والجرافيت والتنجستين والملح والفناديوم (يستخدم لتقوية خلائط الفـولاذ)، ويذكر أن إنتاج جنوب غرب أفريقيا وزامبيا وجنوب أفريقيا من الفنـاديوم يشكل ثلث الإنتاج العالمي.[4]

3- السكان:-

بالرغم من المساحة الشاسعة للبلاد، إلا أنه لا يقطنها سوى ما يزيد قليلاً عن النصف مليون مـن القبائـل الأفريقيـة والملونيـن والبـيض الأوروبيين.

وعليه فقد كان إجمالي سكان البلاد عـام 1960 نحـو 526.004 نسمة والذين يمكن توزيعهم حسب الجدول الآتي[5]:

---

[1]) أنظر: محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي للتجارة الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973، ص 292.
- وكذلك: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1978، ص 157.
- وأيضاً: الأمم المتحدة، دراسة للحالة الاقتصادية في افريقيا منذ عام 1950،نيو يورك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1961، ص ص 248-252.

[2]) محمد عبدالغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، ص295، وفتحي أبو عيانه، ص404-405.

[3]) Department of information, To be Born A Nation, op. cit, p 32.

[4]) محمد صبحي عبد الحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، جـ2، القاهرة، دار النهضة العربية، دار الحماسي، 1966، ص 63.

[5]) هذه الإحصائيات أخذتها المراجع من مصدر رسمي صادر عن إدارة الشؤون الخارجية لجمهورية جنوب افريقيا، وهي كالتالي:

جدول رقم (1) توزيع إجمالي سكان البلاد عام 1960

	التجمع السكاني (العرقي)		التعداد السكاني لعام 1960	
			الرقم	النسبة %
1	أوفامبو	OVAMBO	239.363	45.50
2	البرج دامارا	BERG DAMARA	44.353	8.43
3	الهيريرو	HERERO	35.354	6.72
4	الناماهوتنتوت	NAMAHOTTENTOT	34.806	6.62
5	أوكافنجو	OKAVANGO	27.871	5.30
6	كابريفي الشرقية	EAST CAPRIVIAN	15.840	3.01
7	البوشمان	BUSHMAN	11.762	2.24
8	التسوانا وغيرهم	TSWANA and other	9.992	1.90
9	الكاوكوفيلدرس	KAOKOVEL DERS	9.234	1.75
10	الرهبوت الباستر	BASTER REHOBOTH	11.257	2.14
11	الملونون	COLOURDS	12.708	2.42
12	البيض الاوروبيون	WHITE	73.464	13.97
	الإجمالي لعدد السكان		526.004	100.00

وعند تحليلنا لهذا الجدول نجد أن السكان الأفارقة، ينقسمون إلى ثلاثة أقسام، قسم ينتمي إلى شعوب الخويسان الأفريقية، وهم قبيلتا البوشمان والناماهوتنتوت، والقسم الثاني ينتمون لشعوب البانتو، وهم قبائل الاوفامبو، والاكافنجو والكابريفيين والهيريرو والكاوكوفيلدر والتسوانا، أما القسم الثالث فهم قبيلة البرج دامارا التي تعود بأصلها إلى الزنوج، وكلا القسمين الأخرين ينتميان إلى أصل واحد وهم الأفارقة الزنوج، وبالتالي فإن القبائل الأفريقية في البلاد تعود بأصولها إلى شعوب الخويسان والزنوج الأفارقة أقدم سكان القارة الأفريقية.

- Adopted from Republic of South Africa, Department of foreign Affairs, South West Africa, survey 1967, Pretoria, 1967. p 24.

أما عن المراجع التي أخذت من هذا المصدر وهي:

- Anthony Lejeune, L'AFFAIRE DU SUD – OUEST AFRICAIN, Tom stacey, London, 1971, p 234.
- Marion O. Gallaghan, Namibia the effects of apartheid on culture and education, Unesco, 1977, p 53.
- John H. Wellington, South West Africa and its Human issues, London, At the clarendon press oxford, 1967, p 130.

كما نجد من خلال الجدول جماعة الملونين وهم نتاج اختلاط المزارعين الهولنديين البوير الأوائل بأمهات الناماهوتنتوت وهم جماعتان، -كما هو مبين في الجدول- جماعة الرهبوت الباسترز الذين هاجروا من الكاب في منتصف القرن التاسع عشر وما بين (1863-1868)[1] وكذلك جماعة الملونين الآخرين في البلاد والذين هم من نتاج اختلاط البيض بالنساء الأفريقيات من مختلف القبائل، بالإضافة إلى جماعة البيض الأوروبيين الذين وهم خليطا من البريطانيين والألمان والأفريكانرز البوير (وهم خليط من المزارعين الهولنديين الأوائل مع الألمان البروتستانت والفرنسيين الهيجنوت).

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا أن أكبر قبيلة في البلاد هي الأوفامبو، التي يبلغ عدد أفرادها نحو 239.363 ، أي نحو نصف سكان البلاد -أي ما يزيد عن ربع مليون نسمة أي 45.5%- يلي ذلك جماعة البيض الأوروبيين بنسبة 14%، ثم قبيلة البرج دامارا بنسبة 8%، وقبيلة الهيريرو وتليها قبيلة الناماهوتنتوت،[2] ثم بقية القبائل، والملونون بأعداد قليلة متفاوتة، كما هو موضح (سابقا) في الجدول.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البلاد ذات مساحة شاسعة وموقع متميز وثروة اقتصادية متنوعة، وعدد سكانها ما يزيد قليلا عن النصف مليون، وبالتالي عدد قليل، وبعد إعلان الحماية الألمانية رسمياً ورفع العلم الألماني على الساحل، سارعت ألمانيا بإعلام الحكومة البريطانية في الخامس من سبتمبر عام 1884، بتأسيس محمية لها بين خط عرض 26° جنوبا ومنطقة رأس فريو Cape Frio* على الساحل. وعليه رفع العلم

[1]) Amemorandum Prepared by the Secretariat of the United Nations. At the request of the Committee on South West Africa, "the Rehobth Community of South West Africa", Africa Studies, Vol. 14-1955, p 175. (Johannesburg)

[2]) تعرضت قبيلتا الهيريرو والناماهوتنتوت، لعمليات إبادة ألمانية إبان الحكم الألماني للبلاد، مما ترتب عليه نقص هائل في القوة البشرية في الإقليم، حيث فقدت قبيلة الهيريرو ما بين 75-80% من أفرادها البالغ عددهم نحو ثمانين ألفا لم يبق منهم سوى خمسة عشر ألف فرد، كما فقدت قبيلة الناما نحو 50% من رجالها البالغ عددهم قبل ثورتهم على الألمان نحو عشرين ألفا، فلم يبق منهم على قيد الحياة عام 1911 سوى 9800 فرد.

- أنظر: Helmut Bley, South West Africa under German Rule, London, Heinmann, 1971, pp 150-151.

*) انظر هذا الموقع على الخريطة الرسمية الواردة في آخر هذه الورقة.

الألماني على كافة أرجاء المنطقة الساحلية لجنوب غرب أفريقيا، ما عـدا منطقة والفس باي** وظهيره الخلفي،[1]

وبعد أن تم تخطيط تخوم البلاد, ظلت تحت الحماية الألمانية طـوال الفترة من عام 1884: 1915 نهاية للحكم الألماني في البلاد، عندما قامـت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا بمساعدة الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى؛ بإعدادها حملة عسكرية كمساعدة منها لبريطانيا في مهاجمة الألمـان فـي جنوب غرب أفريقيا واحتلالها, وقد تم لهم ذلك, وظلت الحكومة في الـبلاد بين عامي 1915: 1919, وبانعقاد مؤتمر الصلح فـي فرسـاي بباريس بفرنسا, مثل الجنرال جان كريستيان سمطس رئيس وزراء اتحـاد جنـوب أفريقيا (في الفترة من عام 1919: 1924) حكومته في المؤتمر، الذي أسفر عن ظهور هيئة عصبة الأمم, وظهور قضية جنوب غرب أفريقيا دولياً.

ثانيا:- الخلفية السياسية لظهور قضية جنوب غربي أفريقيا دولياً.

ما أن وقع الجنرال جان كريستيان سمطس على ميثاق عصبة الأمم, حتى طالب الحلفاء بالموافقة له على رغبته في ضم إقليم جنـوب غربـي أفريقيا لاتحاد جنوب أفريقيا, وذلك مكافأة لحكومته في وقوفها إلى جـانبهم أثناء الحرب العالمية الأولى, مبرراً طلبه بأن جنوب غـرب أفريقيـا: "... مأهولة بالمتوحشين الذين ليسوا عاجزين عن حكم أنفسهم فحسب، بل إنـه من الصعوبة بمكان أن تطبق عليهم فكرة حق تقريـر المـصير الـسياسي بمفهومها الأوروبي".[2]

وعند تحليلنا لهذا النص نرى عدم موافقة الجنرال جان كريـستيان سمطس على وصف السكان بالمتوحشين بالرغم من تخلفهم لدرجة العجـز عن حكم أنفسهم، إلا أن ذلك راجع للسياسة الاستعمارية الألمانية، وأيـضا

**) نقلت بريطانيا ملكيتها في خليج والفس باي إلى حكومة الكاب في جنوب أفريقيا عام 1984، ومنها إلى اتحاد جنوب أفريقيا عام 1909. انظر: إبراهيم نصر الدين، قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص 2 هامش.

1) E- Hertslet, The map of Africa by treaty, vol. I, Nos, 1 to 94, op. cit, pp175- 176.

2) أنظر: Randolph Vigne, A dwelling Place of our own, the story of the Namibian nation, International Defence and Aid Fund, London, 1973, p 15.
- وكذلك: Ruth First, South West Africa, 1963, p 95-96.

فإن ذلك ليس ذريعة بأن توضع البلاد رسمياً تحت حكم سلطة البيض، وأمام ذلك رفض الحلفاء طلب الجنرال جان كريستيان سمطس.

وبعد توقيع معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919، إذ تضمنت المادة (119) تنازل ألمانيا عن كافة مستعمراتها ومن ضمنها جنوب غرب أفريقيا، وعليه قرر مجلس عصبة الأمم وضع جنوب غرب أفريقيا تحت انتداب بريطانيا وتديره بالنيابة عنها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا والتي ستعرف بالدولة المنتدبة، وهذا بالضبط ما ورد في المادة الأولى من نصوص وثيقة الانتداب على جنوب غرب أفريقيا الصادرة في 17 ديسمبر 1920، أما المواد الأخرى الواردة في الوثيقة فكانت تحمل واجبات الدولة المنتدبة على إقليم الانتداب، والمتمثلة في امتلاكها لكافة السلطات الإدارية والتشريعية لإدارة الإقليم كجزء متمم من اتحاد جنوب أفريقيا، وبأن تعمل على تحسين الأحوال المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعي للسكان، وبأن تمنع تجارة الرقيق، وتجارة السلاح، وبيع المشروبات المسكرة للأهالي، وأن تمنع إقامة أو إنشاء القواعد البحرية أو القوات المسلحة أو التحصينات العسكرية، ومن واجباتها تأمين حرية الضمير والعبادة في البلاد، كما ألزمها بتقديم تقارير سنوية إلى مجلس العصبة عن سير الإدارة في الإقليم، أما المادة السابعة والأخيرة من الوثيقة فقد ألزمتها بقبول اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولي في أي منازعة تنشأ بينها وبين دولة أخرى عضو في عصبة الأمم حول تطبيق أو تفسير وثيقة الانتداب.[1]

كل ذلك تحقيقاً للهدف العام من نظام الانتداب، وهو: "مساعدة الأقاليم غير القادرة على ممارسة الحكم الذاتي على النهوض والتقدم وهذه الأقاليم هي أ...،ب...،جـ الأقاليم المتأخرة التي تضم جنوب غرب أفريقيا...".[2]

وبالفعل قد أكد هذا الهدف في الفقرة (1) من المادة (22) من نظام الانتداب التي ورد فيها أن المستعمرات والأقاليم التي تقطنها شعوب غير قادرة على الوقوف وحدها في الأحوال القاسية للعالم الحديث، يطبق عليها

[1]) انظر نصوص مواد الوثيقة بالتفصيل عند:
- R. W. Imishue, South West Africa an international Problem, First Published, London, Pall Press, 1965, pp 66-67-68 .
[2]) R. W. Imishue, South West Africa an international Problem, op, cit p 68.

المبدأ القاضي بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها إنما هي أمانة مقدسة في عنق المدنية (الحضارة)، وبأن يشمل التعهد على الضمانات الكفيلة بالاضطلاع بهذه الأمانة.[1]

وبالرغم من هذه الأهداف الهامة لنظام الانتداب إلا أن حكومة الاتحاد لم تتقيد بها إذ أنها قامت باستغلال نصوص كلاً من الفقرة السادسة في المادة الثانية والعشرين من نظام الانتداب التي أوضحت بأنه ثمة أقاليم كجنوب غرب أفريقيا بسبب عزلة شعوبها أو صغر حجم الإقليم، أو بعده عن مراكز المدنية، أو قربه الجغرافي من إقليم السلطة القائمة بالانتداب، وظروف أخرى، تتيسر إدارتها على أفضل وجه بأن تطبق عليها قوانين السلطة القائمة بالانتداب كأنها أجزاء لا تتجزأ من إقليمها، مع مراعاة الضمانات المذكورة آنفاً لضمان مصالح السكان الوطنيين (الأهليين)،[2] وكذلك ما ورد في نص المادة الثانية من وثيقة الانتداب على جنوب غرب أفريقيا، بأنه لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا كامل سلطات الإدارة والتشريع على أنحاء إقليم جنوب غرب أفريقيا، مثله كمثل الأجزاء الأخرى من أقاليم جنوب أفريقيا، كما أنه بإمكان حكومة جنوب أفريقيا أن تطبق قوانينها الداخلية على الإقليم المذكور.[3]

وعند تحليلنا لتلك المواد نجد أن جنوب غرب أفريقيا أخضعت لأبعد أنواع الانتداب (انتداب رقم جـ) وفقاً لذلك جاءت الفقرة السادسة من المادة الثانية والعشرين لتبين خصوصية جنوب غرب أفريقيا في قربها الجغرافي من اتحاد جنوب أفريقيا، وقلة عدد سكانها (أقل من نصف مليون خلال هذه الفترة) ولتأخرهم أو تخلفهم، هنا صرحت تلك النصوص بأن تدير حكومة اتحاد جنوب أفريقيا البلاد كجزء منها، وبأن تطبق عليها قوانينها الداخلية، وعليه اقترنت نصوص تلك المواد الصريحة بأهداف حكومة اتحاد أفريقيا الداعية صراحة إلى ضم الإقليم إليها رسمياً وجعله الولاية الخامسة للاتحاد

---

[1]) أنظر: محمد العالم الراجحي، حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، ط1، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989، ص 432،
- وأيضاً: محمد سعيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988، هامش ص 208-209.

[2]) محمد العالم الراجحي، حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، مرجع سابق، ص 432.

[3]) R. W. Imishue: South West Africa an international Problem, op. cit. p 67.

(الذي يشمل الناتال، الكاب، الترانسفال، دولة الأورانج الحرة)، إلا أن تنفيذ أهداف الحكومة قد قوبل بالرفض العام المتزامن مع الازدراء والشك ضد سياستها المطبقة في الاتحاد، وهي سياسة الفصل العنصري، وقد تزامن ذلك مع وصول وفد عن المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا إلى مؤتمر العصبة رافعاً شكواه ضد سياسة الحكومة المطبقة عليهم، وهي نفس السياسة التي تم مدها وتطبيقها في جنوب غرب أفريقيا طوال الفترة من عام 1919-1945 متجاهلة الهدف الأصيل لنظام الانتداب.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتمع الحلفاء في سان فرانسيسكو في 26 يونيو 1945 للتوقيع على ميثاق هيئة الأمم المتحدة الجديدة لتحل محل عصبة الأمم، وكان ضمن الموقعين عليها الجنرال جان كريستيان سمطس خلال فترة رئاسته الثانية لحكومة الاتحاد، وهنا تفجرت مشكلة جنوب غرب أفريقيا عندما ادعى ممثل حكومة الاتحاد إن المنظمة الجديدة ليس لها حق الرقابة على إقليم الانتداب -أي جنوب غرب أفريقيا-، ودعا إلى إقصائها من أي نظام جديد وخصوصاً نظام الوصاية الذي سيحل محل نظام الانتداب السابق.[1]

ولعل أهم أهداف نظام الوصاية الدولي الواردة في نص المادة (76) منه التي تضمنت النقاط التالية:-

1- توطيد السلم والأمن الدوليين.
2- العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة، والاجتماع، والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال.
3- التشجيع على احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين.
4- كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي.

[1] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص 413-414.

وتنفيذا لنص المادة السابعة والسبعين من نظام الوصاية الدولي الذي مؤداه بأن: "يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الآتية:-

أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب،...، 3- الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دولة مسؤولية عن إدارتها".[1]

قامت الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها بوضع كافة الأقاليم التي كانت تديرها بموجب نظام الانتداب تحت نظام الوصاية الدولي، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا رفضت ذلك ودعت إلى ضم الإقليم إليها رسمياً، وفقاً للفقرة الثالثة من المادة السابعة والسبعين -التي ذكرناها سابقاً- فقد رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية المفاوضة مع الحكومة حتى تضع بمحض اختيارها جنوب غرب أفريقيا تحت نظام الوصاية لأنها مسئولة عن إدارتها سابقاً، ولأنها تحت نظام الانتداب، وهذه الإشكالية برفض حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وضع البلاد تحت نظام الوصاية الدولي، وتقدم تقارير سنوية إلى اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) التابعة للجمعية العامة قد أظهرت قضية جنوب غرب أفريقيا دولياً منذ الجلسة الأولى لها فصاعداً.

فمصطلح الابارتهيد يعني بلغة الافريكانرز البيض -الفصل ,ويُعَرفُ على انه أي تمييز أو إستثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم علي أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي (الانتماء القومي) الإثني (أي العرقي). ويستهدف تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في جميع ميادين الحياة العامة.

أما عن الدوافع الأساسية لهذه السياسة فإنها تقوم على أساس صيانة وحفظ الشخصية المحلية, كجماعات عنصرية منفصلة مع توفير فرص التنمية للسود, وعزل كل سلالة في موطنها لتؤهل فيما بعد للحكم الذاتي، والتأكيد علي تأييد العزل الإقليمي لكل من البانتو والبيض، وعدم الاتصال بينهما إلا في مجال العمل، حيث اعتبر وجود البانتو في المناطق المدنية الأوروبية مهاجراً, وليس له أية حقوق سياسية أو اجتماعية تعادل حقوق البيض, وبأنه ليس أمامهم إلا أمرين أما أن يندمجوا مع الأفارقة وهذا

[1]) Bruce Fetter, Coloniel Rule in Africa, op, cit, p 178.

سيكون لهم في المدى الطويل انتحاراً قومياً و أما أن يمارسوا الاريانتهيد أي سياسة الفصل العنصري،[1]

ثالثا :-السياسة الإدارية لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية في إقليم الانتداب الدولي .

شهدت الفترة من 1960 فصاعداً، موجة دولية عارمة من الاحتجاجات ضد سياسة حكومة جنوب أفريقيا في جنوب غرب أفريقيا وفي جنوب أفريقيا أيضاً، وذلك على المستوى الدولي -رسمياً- في الأمم المتحدة، وعلى مستوى الرأي العام العالمي تجاه تصاعد حركة مكافحة الاستعمار والعنصرية في جنوب غرب أفريقيا، ولمام نمو القومية الأفريقية وتدفق شكاوى السكان الأفارقة على المنظمة الدولية، وما ترتب عليه من ازدياد مخاوف العالم الخارجي حول تلك السياسة العنصرية وآثارها على السكان والبلاد، ولمام كل ذلك رأت الحكومة في عهد رئيس وزرائها هندريك هنريش فيرفورد (في الفترة من عام 1958-1966) إضفاء صفة العدالة على سياستها، سياسة الفصل العنصري، بوصفها العزل العنصري الإيجابي Positive Apartheid الهادفة برأيها إلى تقرير المصير Self Determination لكل مجموعة عرقية ولغوية، أي لكل قبيلة بمفردها لتكون دولة فيما بعد، مثل قبيلة الاوفامبو ستصبح دولة الاوفامبولاند، وهكذا بقية القبائل الأخرى، وقد صحب تغيير تسمية المعازل Reserves بالبانتوستانات Bantustans أي دول البانتو أو الأوطان المحلية Home Lands.

وقد بررت الحكومة إنشاء دويلات البانتو، بأنه حق تقرير المصير الذي تطالب به الشعوب الأفريقية، بحيث يعطى الحكم الذاتي لقبائل البانتو دون أن تعرض استقلال الأمة البيضاء للخطر، وبالتالي يكون الهدف النهائي هو التعاون بين دول البانتو المستقلة والأمة البيضاء في كومنولث جنوب أفريقيا.[2]

---

[1]) أنظر: Colin and Margaret legume, South Africa Crisis for the West, London and Dunmow, Pall press, 1964, p 49- 50

- وأيضاً: جديون مي. وير، تاريخ جنوب أفريقيا، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الرياض، دار المريخ، 1986، ص 236- 237. وكذلك: عبد العزيز كامل، "العنصرية التفرقة العنصرية و آثارها الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد7، يناير 1967، السنة الثالثة، ص 108- 109.

[2]) جديون سي وير، تاريخ جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص 252- 253.

وعليه رأت الحكومة أن تطلق على سياسة الأبارتهيد اسم سياسة التطور المنفصل Separate Development الواردة أهدافها صراحة في خطاب فيرفورد الذي ألقاه في 26 فبراير 1963 في برلمان جمهورية جنوب أفريقيا، حين قال: "إن سياسة الابارتهيد (الفصل العنصري) عند ردها إلى أبسط أشكالها... ليست أي شئ غير ما يلي: إننا نريد إبقاء جنوب أفريقيا بيضاء... وإبقاؤها بيضاء لا يمكن أن يعني إلا شيئاً واحداً هو السيطرة البيضاء... ليست القيادة ولا التوجيه، وإنما التحكم والاستعلاء. وإذا كنا متفقين على أن رغبة الشعب هي أنه ينبغي أن يتمكن الرجل الأبيض من الاستمرار في حماية نفسه بواسطة الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة البيضاء، فإننا نقول أن هذا يمكن تحقيقه من خلال التطور المنفصل"،[1] أي أن الهدف الصريح من سياسة التطور المنفصل يكمن في السيطرة الكاملة للبيض على البلاد، وعليه فإن كل قبيلة يجب أن تتطور –برأي الحكومة– لوحدها، وفي مكانها الذي سيخصص لها وبموجب عاداتها وتقاليدها ولغتها وأنشطتها الاقتصادية البدائية تمهيداً للحكم الذاتي، ثم كدويلة مع عدم الاتصال بالقبائل الأخرى في جنوب غرب أفريقيا والتي ستحذو حذوها.

وعليه سيتضمن هذا القسم تلك المسميات الجديدة وكيفية تطبيقها في جنوب غرب أفريقيا من خلال الآتي:–

1– توصيات لجنة اوديندال[*] (خطة اوديندال).

لقد أدخل التطور المنفصل إلى جنوب غرب أفريقيا في صورة خطة لجنة اوديندال، حيث أن هذه اللجنة كلفت رسمياً من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا سوارت C. R. Swart، وكان هدفها الوارد في الجريدة الرسمية الحكومية رقم 2340 بتاريخ 21 سبتمبر 1962: "البحث في مزيد من التحسينات للأحوال المادية والمعنوية، والتقدم الاجتماعي لسكان جنوب

---

[1]) Rajab Mwajasho, "Human Rights Violation in south Africa",
- بحث مقدم للمؤتمر العالمي لمساندة الشعوب التي ترزح تحت التمييز العنصري، الجماهيرية، 23-27 نوفمبر 1985، طرابلس، وكذلك: رشيد ضاري السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 321 هامش.

[*]) Frans H. Odendaal : هو المدير الاداري لمقاطعة الترانسفال، كلف رسمياً لترأس لجنة من خمسة أعضاء لعمل خطة لتحسين التقدم المعنوي والاجتماعي والاقتصادي لسكان البلاد.

- أنظر: Amry Venden bosch, South Africa and the World, op. cit. p 221.

غرب أفريقيا، وخاصة السكان غير البيض منهم، وأن تقدم توصيات بشأن تطبيق خطة خمسية Five Year Plan للإسراع في التطوير".[1]

وفي الحقيقة إن تكليف اللجنة السابقة جاء بعد أن شن فيرفورد في بداية عام 1962 هجوماً عنيفاً على الانتقادات التي وجهت لحكومته: "أنا اعتقد أن هؤلاء الأفارقة يجب منحهم مقاطعات خاصة بهم بناءً على رغباتهم، إنني واثق في جماهيرنا من البانتو، باستثناء مجموعات صغيرة مثيرة للفوضى،... نحن سنسعى جادين لتكوين حزام من الدويلات الأفريقية المحيطة بنا، بغرض حمايتها من المخاطر المحتملة وذلك لمساعدتها مادياً".[2]

وفي رأينا أن تلك المساعي التي تحدث عنها فيرفورد قد توجت بخطة لجنة اوديندال؛ ليكون هدفها إعداد توصيات لإنشاء عدة دويلات أفريقية في البلاد، تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة، وبالتالي فإن الهدف قد أعلن عنه مسبقاً قبل تكليف اللجنة، ولذلك عليها أخذه بالاعتبار للوصول إلى تحقيقه.

كان عمل اللجنة ممتداً لنحو خمسة عشر شهراً (من نهاية سبتمبر عام 1962 وطول سنة 1963) على البحث في كافة المسائل المتعلقة بجنوب غرب افريقيا، وفي نهاية عملها أعدت تقريراً عرف رسمياً ودولياً بتقرير لجنة التحقيق في شؤون جنوب غرب أفريقيا Report of the Commission of Enquiry into South West Africa Affairs 1962- 1963.

والتقرير عبارة عن مجلد تضمن نحو (557) ورقة مع (148) جدول، و(64) خريطة، ورسوم بيانية توضيحية، وقد تسلمت الحكومة التقرير بتوصياته في 27 يناير 1964،([3]) وأهم هذه التوصيات ما هي:-

---

[1]) Gordon Lawrie, New Light on South West Africa "Some Extracts from and Comments on the Odendaal Report", Africa Studies, vol- 23, No. 3-4, 1964, p 105.
[2]) Barbara Rogers, Divide and Rule "South Africa's Bantustans", London, International Defence and Aid Fund, 1976, p 8.
[3]) انظر: Gordon Lawrie, New Light on South West Africa, op. cit. p 105.
- وكذلك: United Nations, Year Book of the United Nations, 1964, New York, office of Public information, 1975, p 436.

أ- تقسيم البلاد على أساس المجموعات المختلفة عرقيا (12 مجموعة عرقية).

ب- ترمي إلى جعل التكوين السياسي والإداري للإقليم أوثق ارتباطا بجنوب أفريقيا.

جـ- تضع ثلاث خطط خمسية (كل خطة لخمس سنوات) متتالية للتنمية في الإقليم.

وبالنسبة للقسم الأولى من التوصيات سيتم على ضوئه تقسيم مساحة جنوب غرب أفريقيا (824,269 كم^2) وسكانها إلى اثنتي عشر مجموعة وهذا يمكن ملاحظته بالتفصيل ، والذي نلاحظ من خلاله تخصيص نحو (312,433 كم^2) للقبائل الأفريقية (تسع مجموعات)، ونحو (14,785 كم^2) للملونين (المجموعتي الرهبوت الباستر وبقية الملونين)، أما بالنسبة للمساحة الكلية المخصصة للبيض وحكومتهم فهي بنحو (495,927 كم^2) (وهي تشكل نحو 60.4% من مساحة أراضي البلاد منها 44.12% للبيض و16.28% تابعة للحكومة) ولعل التحليل يكون أكثر توضيحا من خلال الجدول الآتي:

المجموعات السكانية	إجمالي السكان		مساحة الأراضي		كم^2 لكل شخص
	بالآلاف	النسبة %	المخصصة لهم بالـ كم^2	النسبة %	
الوطنيون الأفارقة في تسع مجموعات	428.575	81.5	312.433		0.74
الملونون (مجموعتان) الرهبوت الباستر+الملونون	23.965	4.5	14.785		0.62
إجمالي ما خصص للأفارقة والملونين (11 مجموعة)	452.54	86	327.218	39.6	1.36
المستوطنون البيض	73.464		360.480		4.92
الأراضي الحكومية ومعازل الصيد وحقول الماس	---		135.447		1.84
إجمالي ما خصص للأوروبيين البيض وأراضي حكومتهم	73.464	14	495.927	60.4	6.76
الإجمالي الكلي للأفارقة والملونين والبيض	526.004	100	823.145	100	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إجمالي السكان الأفارقة والملونون (بعد تقريب نسبتهم) نحو 90% من إجمالي السكان، خصصت لهم أراضي نسبتها 40% من مساحة البلاد، في حين أن نسبة البيض للسكان نحو 10% خصصت لهم أراضي بنحو 60% من إجمالي مساحة البلاد.[1]

وقد تبع تقسيم الأراضي توزيع السكان إلى اثنتي عشرة مجموعة عرقية، وقد وضعت كل مجموعة في المكان المخصص لها، كما هو موضح في الخريطة رقم (1) والمجموعات كالتالي:-

1- كاوكوفيلدرس. 2- اوفامبولاند. 3- اوكافنجو. 4- كابريفي الشرقية.
5- الدامارلاند. 6- البوشمانالاند. 7- هيريرولاند. 8- الرهيوث.
9- التسوانالاند. 10- النامالاند. 11- الملونون. 12- البيض.

نلاحظ من خلال ذلك التقسيم العرقي للسكان الأفارقة والملونون، أنه قسم كل مجموعة منهم على حدا، في حين جعل البيض الأوروبيين موحدين في مجموعة واحدة بالرغم من اختلاف جنسياتهم ولغاتهم (أفريكان هولنديون، وبريطانيون، وألمان...) وبالتالي أصبحوا ثاني أكبر مجموعة في البلاد (73,464 نسمة) بعد اوفامبولاند (239,363 نسمة) لكنها الأقوى (اتجاه كل مجموعة على حدا) اقتصاديا وعسكريا وتقنيا.

وعلى الرغم من الروابط اللغوية والثقافية والدم الواحد لمجموعتي الهيريرو والكاوكوفيلدرس (هم فرع من الهيريرو) إلا أنه تم فصلهما إلى مجموعتين، بوضع الهيريرو في شرق البلاد (عند صحراء كلهاري)، في حين ظل الفرع الأخر منهم يحمل اسم منطقة كاوكوفيلد في شمال غربي البلاد، كما أنه قسم الملونين إلى مجموعتين، مجموعة الرهيوت الباستر لوحدها، وفرع الملونون الأخر (الساكنون في أحياء مدينة وندهوك العاصمة) على بالرغم من الروابط القوية بينهما.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص لكل أفريقي مساحة نحو 0.74 كم^2 من الأراضي (في اوفامبولاند فقط نحو 0.23 كم^2) أما الملونون فلكل واحد منهم نحو 0.62 كم^2 من الأراضي، بينما خصص لكل

[1]) Marja Liisa Kiljunen, "The White Man's Burden, Africans under Apartheid", Namibia the last colony, op. cit. p 91.

أبيض أوروبي نحو 6.76 كم^2. وهذه القسمة فرّقت ولم تساوي بين ما خصص لكل من الأفارقة والملونين والبيض، إذ أن نصيب كل أبيض من الأراضي يزيد خمسة أضعاف عن ما خصص للأفريقي والملون.

وفي إطار هذا السياق يذكر انطوني داماتو nthony A. Damato[1] بأنه لو قسمنا البلاد إلى 22 دائرة (محافظة) لانتخاب ممثلين وفقاً لعدد السكان لوجدنا أن الأفارقة يمثلون نحو $\frac{18}{22}$، والبيض الأوروبيين يمثلون نحو $\frac{3}{22}$، والملونون نحو $\frac{1}{22}$، وبالتالي ستكون النسبة الصحيحة هي الأفارقة: البيض: الملونون، أي 18: 3: 1. ومن خلال التقسيم السابق الوارد في الخطة نجد أن البيض الذين يمثلون $\frac{3}{22}$ من إجمالي السكان يملكون $\frac{13}{22}$ من إجمالي مساحة البلاد، أما الجزء الباقي من إجمالي مساحة البلاد فهو بنحو $\frac{7}{22}$ للأفارقة والباقي للملونين، وهذا يؤكد أن تقسيم لجنة اودينذال للأراضي وللسكان تقسيماً جائراً وليس عادلاً، وبذلك نحن نتفق مع ما ورد سابقاً.

إما بخصوص القسم الثاني من التوصيات الهادفة لجعل التكوين السياسي والإداري للإقليم أوثق ارتباطاً بجنوب أفريقيا، فقد أوصت اللجنة بنقل إدارة شؤون الوطنيين البانتو -التي كانت من اختصاص الجمعية التشريعية في البلاد- إلى إدارة شؤون الوطنيين البانتو في جنوب أفريقيا، حتى تكون حكومة جنوب أفريقيا مسؤولية مباشرة عن جميع الأفارقة في جنوب غرب أفريقيا -كما في ولاياتها الأربع- أي أن كل ما يختص بشؤون الوطنيين الأفارقة في البلاد من حيث التعليم والخدمات الصحية والطرق والمدن، هو من اختصاص دائرة شؤون الوطنيين البانتو في جمهورية جنوب أفريقيا، ويكون البيض القائمين على تنفيذها في جنوب غرب أفريقيا هم أعضاء في تلك الإدارة الجديدة.

---

[1]) Anthony A. Damato, "Bantustan proposals for South West Africa", The Journal of Modern Africa Studies, vol- 4, No- 5, Cambridge, 1966, p 187.

أما بخصوص القسم الثالث من التوصيات، التي تضمنت ثلاث خطط خمسية للتنمية، أوصت خلالها اللجنة برصد مبلغ قدّر[1] بنحو 115 مليون راند للخطة الخمسية الأولى[2]، وتلك الأموال ستنفق في البنود أو الأهداف التالية:-

1- القوة المحركة (إقامة سدود على نهر كونيني عند نقطة روكانا فلاس لتوليد الكهرباء) 49,000,000 راند.
2- تزويد المياه لأوطان غير البيض 12,200,000 راند.
3- مد المياه لأوطان البيض 10,800,000 راند.
4- منازل للملونين والمراكز الاجتماعية الخدمية لهم 4,000,000 راند.
5- مدارس وفنادق ومراكز للتدريب في أوطان غير البيض 3,500,000 راند.
6- المستشفيات والمستوصفات في أوطان غير البيض 1,500,000 راند.
7- المراكز الاجتماعية للسلطات المحلية غير البيضاء، والمجالس التشريعية للأوطان 1,250,000 راند.
8- الطرق في الأوطان المحلية غير البيضاء 8,400,000 راند.
9- مزارع البيض التي ستأخذ منهم لتضاف لأوطان غير البيض 17,030,900 راند.
10- الأراضي التي سيتم شراؤها من معازل غير البيض؛ لتضاف للبيض 3,831,585 راند.
11- المطارات 3,000,000 راند.

القيمة النقدية الكلية التي ستدفعها الحكومة لتجهيز ذلك 114,512,485 راند أي بنحو 160,32 مليون دولار أمريكي.[3]

كما أوصت اللجنة بإنفاق 84 مليون راند (60 مليون دولار) في الخطة الخمسية الثانية، وكذلك بإنفاق 63% من إيرادات الخطة الخمسية

---

[1]) Gordon Lawrie, "New Light on South West Africa", op. cit. p 109.
[2]) United Nations, Year Book of the United Nations, 1964, op, cit , p 436.
[3]) انظر: J. H. Wellington, op. cit. p 402, 403.
- وأيضا: Gordon Lawrie, New Light on South West Africa, op. cit. p 114.

الأولى لتمويل مشروعات لمصادر المياه وتوليد الكهرباء والطرق الرئيسة ومهابط للطائرات. أما الخطة الخمسية الثالثة فلم تحدد لها مبلغاً.

ونحن إذا أمعنا النظر في الأموال المرصودة للخطة الخمسية الأولى؛ لوجدنا أن نحو 79.830 مليون راند (كما في البنود السابقة رقم 1- 3- 9- 11) أي أكثر من نصف المبلغ المرصود سينفق على البيض في منطقة الشرطة، في حين أن بقية المبلغ المقدر بـ 34.68 مليون راند سينفق على الأفارقة والملونين.

كذلك نلاحظ وجود فارق في تسعيرة الهكتار المباع من الأراضي للحكومة، أي أن ثمن الهكتار الواحد الذي ستشتريه الحكومة من البيض لتضيفه إلى أوطان الأفارقة 5 راندات (7 دولارات) دفعت خلالها مبلغ – كما هو موضح في البند رقم (9)– 17,030,900 راند ثمناً لـ 3.4 مليون هكتار من الأراضي.

في حين إن ثمن الأراضي التي ستشتريها الحكومة من الأفارقة لتضيفها إلى المنطقة البيضاء 3 راندات (4.2 دولار) للهكتار الواحد، دفعت خلالها الحكومة مبلغ –كما هو موضح في البند رقم (10)– نحو 3,831,585 راند ثمناً لـ 1.3 مليون هكتار من الأراضي.[1]

وهذا فارق واضح في تسعيرة الهكتار الذي ستشتريه الحكومة من الأفارقة أو من البيض، ولو أن الهكتارات التي ستشتريها من البيض لتضيفها للأفارقة أكثر من التي ستأخذها منهم لإضافتها للبيض في منطقة الشرطة.

وفي ختام عرضنا لاجمالي توصيات لجنة لوديندال، نتفق مع ما ورد في وثائق الأمم المتحدة، وما أوردته "اليزابيث سي لاندس" بالقول: أن المنطقة التي خصصت للبيض بموجب هذه الخطة تضمنت بكل وضوح أخصب الأراضي الزراعية، والرواسب المعدنية والمناجم، وجميع المحطات التجارية، والمصانع والبنوك والمزارع التجارية، بالإضافة إلى

[1] .Gordon Lawrie, New Light on South West Africa, op. cit. p 114.
- كذلك .United Nations, Year Book of the United Nations, 1964, p 436.

اراضي الحكومة التي تضمنت معازل الصيد وأراضي الماس وحقول اليورانيوم، والسكك الحديدية،[1] وبأن منطقة الكاوكوفيلدرس هي المنطقة الوحيدة التي أنقصت منها أراضي ولم يضاف إليها شيئاً؛ لكي يكون كل ساحل البلاد من أقصى الشمال إلى جنوبه تابعاً لحكومة جنوب أفريقيا، وبالتالي تمنع الحكومة أي اتصال خارجي بين البانتوستانات الأفريقية والعالم الخارجي، وهذا يعني فصل أوطان السود عن الاتصال بالخارج وتعزيز السيطرة الكلية للحكومة على الأوطان.

كما نلاحظ أن المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها الخطة الخمسية الأولى والثانية بخصوص توفير المياه العذبة من نهر كونيني، وتوليد الكهرباء منه هي خاصة بالبيض؛ لأنها ستمد الكهرباء إلى منطقة تسومب، ومناطق ومدن أخرى في منطقة الشرطة، وللشركات التجارية المنقبة فيها عن النحاس، لكن مخطط قناة اوفامبولاند قد يساهم في إفادة سكان اوفامبولاند بتوفير المياه لهم، وفيما عدا ذلك نلاحظ أغلبية المناطق لا زالت تفتقر إلى ابسط خدمات المياه والصرف الصحي، كما أن التوصيات لم تتضمن أي إشارة للمعالجة الكيماوية لرفع صحة الحيوان وتحسين الأراضي والمراعي المخصصة للأفارقة، والتي هي بحالة سيئة جداً، بالإضافة إلى انتشار أمراض الملاريا وسوء التغذية... الخ.[2]

وبالتالي فالخطة كما تقول هيلين سوزمان Helen Suzman أرست دعائم الخط الأحمر (خط التقسيم السابق ذكره): "في التقسيم الحقيقي بين اقتصاد العيش (البقاء) والحديث في جنوب غرب أفريقيا"،([3]) اي انه فصلاً فصلاً حقيقياً بين المنطقة الاقتصادية الحديثة بكل مقوماتها التحتية عن منطقة الركود والازدحام السكاني في المنطقة التي تفتقر لأبسط السبل الاقتصادية.

وأخيراً فقد توقشت الخطة بكافة توصياتها في برلمان جمهورية جنوب أفريقيا في 29 أبريل 1964، وقد وافق عليها البرلمان، لكنه أرجا

[1]) أنظر: United Nations, Namibia, A unique United Nation Responsibility, op. cit. p 5.
- وكذلك: Elizabeth S. Lands and Michael I. Davis, "Namibia, Impending independence?", Edited by: Gwendolen M. Carter and Patrick omeara, Southern Africa the Continuing Crisis, London, Bloomington Indiana University Press, 1979, p 147, 148.
[2]) Gordon Lawrie, New Light on South West Africa, op. cit. p 118.
[3]) Anthony A Damato, "The Bantustan Proposals for South West Africa", Journal of Modern Africa Studies, op. cit. p 182.

تنفيذها إلى حين آخر، وفي الشهر الذي تـــلاه –5 مـــايو 1964– أعلنـــت الحكومة على لسان رئيس وزرائها فيرفورد تصميمها الكامل على ما جـــاء في تلك التوصيات بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية (في دعوى أثيوبيا وليبريا ضد جنوب أفريقيا بخصوص جنوب غرب أفريقيا) أي إنها ترجـــئ تنفيذ توصيات اللجنة الأولى والثانية.[1] أما عـــن الخطـــة الخمـــسية فقـــال فيرفورد: "إن الحكومة ستمضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية".[2]

ونتيجة لذلك تركزت مساعي الحكومة على إقليم اوفامبولاند سياسياً واقتصادياً من أجل تنفيذ ذلك.

2- تنفيذ توصيات لجنة اوديندال (في أوفامبولاند):

خلال العام 1964 بدأت مساعي الحكومة بتعيين لجنة خبراء برئاسة نائب وزير شؤون جنوب غرب أفريقيا Committee of experts under minister for South West Africa Affairs وهو جـــا. جـــي. فـــان ديروات J. G. Vander Wath لدراسة جميع المشاكل العالقة في طريـــق تنفيذ توصيات لجنة اوديندال. وفي خضم هذا العمل تشاورت اللجنـــة فـــي أكتوبر 1964 مع زعماء الاوفامبو. وفي 24 أكتوبر طالب الزعمـــاء مـــن الحكومة تنفيذ توصيات اللجنة بخصوص اوفامبولاند سياسياً؛ وذلك بمنحها الحكم الذاتي، ثم الاستقلال كدويلة داخل جنوب غرب أفريقيا.[3]

وبعد صدور حكم محكمة العدل الدولية في يوليو 1966، والذي جاء لصالح حكومة جنوب أفريقيا برفضها دعوى أثيوبيا وليبريا ضـــد جنـــوب أفريقيا، وما تلاه من اغتيال رئيس وزراء جمهورية جنوب أفريقيا فيرفورد*

---

[1]) أنظر: United Nations, Year Book of the United Nations, 1964, op. cit. p 436.
- وكذلك: Susan Smith, "First Bantustan for South West Africa", Anti-Apartheid News, Price, Sixpence, April 1967, p 5.

[2]) "South West Africa, Odendaal Report", Africa Digest, vol.XI, No.6, June 1964, p186.

[3]) Richard Dale, "Ovamboland Bantustan without Tears?", Africa Report, Vol. 14, No. 1, January 1969, Amsterdam, p 18.

* اغتيل فيرفورد وهو جالس في برلمان جنوب أفريقيا، من قبل رجل ابيض هو ديمتريوتسا فنداس، الذي يعمل ساعي في البرلمان، حيث قتله بسكين وهو جالس، علماً بأنه تعرض لمحاولة اغتيال سابقة نجى منها في 9 أبريل عام 1960. أنظر: حسن السيد، "شهريات أفريقيا"، مجلة الكاتب، عدد 67، السنة السادسة، سبتمبر، 1966، ص 123-124.

في منتصف أغسطس 1966، وتولى فورستر رئاسة الوزراء في 13 سبتمبر 1966، الذي طالب بكل حماس تنفيذ الخطة والتوصيات الخاصة بإقليم اوفامبولاند، وفي نهاية عام 1966 أكمل "فان ديروات" العمل -أي عمل لجنة الخبراء السابقة- وطالب بإنجاز وتنفيذ التوصيات المالية والإدارية الواردة في توصيات لجنة اوديندال، وحُوّلت النتائج التي توصلت إليها تلك اللجنة إلى الحكومة، التي درستها بدورها خلال العام 1967.

وفي 21 مارس 1967 نقل وزير إدارة وتطوير البانتو Minister of Bantu Administration and Development وهو ميشيل سي بوتا Michael, C. Bottha رسالة من فورستر إلى جمعية زعماء الاوفامبو في اوشاكاتي Oshakati -عاصمة اوفامبولاند الحديثة-، يخبرهم فيها بالحكم الذاتي لاوفامبولاند، وبأن الحكومة ستدفع لهم مبلغا بنحو 24.8 مليون جنيه إسترليني للتجهيزات اللازمة للحكم الذاتي، والتي ستنفق على الخدمات المدرسية والصحية، وتحسين الطرق والكهرباء، ومساعدة الموظفين البيض.

وفي تاريخ ذلك اليوم طلب الزعماء من الحكومة مساعدتهم في عملية الحكم الذاتي، وتلاه قولهم: "نحن لا نرغب أن نُحكم بواسطة أي قوى أجنبية، ولا نريد أن نحكمْ الآخرين".[1]

وبعد مضي نحو خمسة عشر شهراً من قبول الزعماء لرسالة فورستر -أي بالتحديد في 6 يونيو1968- وقع رئيس جمهورية جنوب أفريقيا القانون رقم (54) لعام 1968 المعروف بـ "قانون تنمية الحكم الذاتي للقوميات الأهلية في جنوب غربي أفريقيا"،[2] The Development of Self-Government for Native Nations in South West Africa Act 1968 (Act No. 54 of 1968). والذي يوصي بإنشاء هيكلية قانونية للحكم الذاتي لستة أوطان في البلاد، وهي: اوفامبولاند، دامارالاند، وهيريروالاند، وكاوكولاند، (سابقاً كاوكوفيلدرس) واوكافنجولاند، وكابريفي الشرقية، كما منح القانون سلطة إنشاء هيئات

[1]) Richard Dale, "Ovamboland Bantustan without Tears?", op. cit, p 18.
[2]) United Nations, Year Book on Human Rights for 1968, New York, 1970, p 360- 361.

تشريعية وتنفيذية، وهيئات حكومية موجهه من قبل رئيس دولة جمهوريـــة جنوب أفريقيا.

وتلك الهيئات هي المجالس التشريعية والتنفيذية, والسلطات المحلية, وسلطات القبائل والجماعة, وممثلوا السلطات التنفيذية[1] (هم العـــاملون فـــي المناطق المدنية في جنوب غرب أفريقيا، وكسفراء لحكومات الأوطان), كما انها أعطت بعض الصلاحيات لسَن قوانين تتعلق بالمسائل الداخلية الخاصة بكل وطن من الأوطان كالتعليم والمساعدات الاجتماعية وفرض الضرائب, والزراعة والصناعة والوظائف والإدارة المدنية... مع حق رئـــيس دولـــة جمهورية جنوب أفريقيا في تعديل أو إلغاء أي تشريع لا يراه مناسباً.

وقد تلا ذلك إعلانه الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية لجمهورية جنوب أفريقيا في 2 أكتوبر 1968، الذي أســفر عــن تأســيس المجلــس التشريعي التنفيذي لاوفامبولاند، وبأن يكون المقــر الرســمي لهمــا فــي اوشاكاتي، هذا ويتألف المجلس التشريعي لاوفامبولاند من 42 عضو، إذ أن قبيلة الاوفامبولاند هي أكبر قبائل البلاد, وتتكون من سبع عشائر، وهي وفقاً لأكثرها عدداً: عشيرة كوانياما، الاونـــدنجا، لاوكـــوامي، الاونجانـــدجيرا، الاومبالانتو، الاوكولودهي، والانكولونكاتي اوندو، ومن كل عـــشيرة يـــتم اختيار ستة ممثلين عنها في ذلك المجلس.[2]

أما بالنسبة للمجلس التنفيذي فيتكون من سبعة أعضاء, كل عـــضو مختار من الستة أعضاء المنتخبين من كل عشيرة من عـــشائر الأوفـــامبو السبعة، وبالتالي سيـــكون كل عضو منهم مسؤول عن إدارة مـــن إدارات البلاد السبعة:1- التعلـــيم, 2- الأمـــن, 3- الاقتـــصاد, 4- العمـــال, 5- الزراعة, 6- المالية, 7- شؤون السلطات القبلية وشؤون الجماعة. وفـــي الواقع أن أكثرية وظائف الإدارة المدنيـــة مُهِّـــدَت ليتولاهـــا رجـــال مـــن الاوفامبو، لكن بعض المراكز الهامة الخاصة بالأمن والاقتـــصاد والماليـــة

[1] أنظر: United Nations, A trust Betray, Namibia, op. cit. p 32.
- وكذلك: Richard Dale, "Ovamboland Bantustan without Tears?", op. cit. p 19.
[2] Richard Dale, "Ovamboland Bantustan without Tears?", op. cit. p 19. .
- وكذلك: "Ovamboland Bantustan", Africa digest, Vol. XV, No. 6, December, 1968, p 112.

عيّن فيها موظفين بيض؛ كإعانة من حكومة جنوب أفريقيا إلى حين تدريب رجال الاوفامبو لتوليها.

وبالرغم من أن قبيلة الاوفامبو بعشائرها السبعة هي أكبر قبيلة في البلاد، وعددها الكلي حوالي 239,363 نسمة إلا أنهم لا يقيمون كلهم في اوفامبولاند، حيث نجد منهم نحو 8,804 نسمة يعيشون بصورة دائمة في معازل الجنوب، ونحو 27,000 نسمة يقيمون إقامة مؤقتة في منطقة الشرطة، كعمال عقود ويعودون بعد إكمال عقودهم إذا لم يجددوها.[1]

من خلال استعراضنا لهذه الإدارات التي هي بمثابة الوزارات، قد يتبادر إلى الذهن من كون وجود إدارة خاصة بالاقتصاد وأخرى بالمالية، إن اوفامبولاند ستكون مستقلة سياسياً وإدارياً؛ إلا أن ذلك للتمويه فقط، فتلك الإدارات لا يمكن لها بإمكانياتها البسيطة أن تحقق الاكتفاء الاقتصادي لاوفامبولاند، وهذه استراتيجية خططت لها الحكومة، بحيث تستقل البانتوستانات سياسياً، وتستغلها وتتكل اقتصادياً، وهذا ما ورد بالضبط في حديث فيرفورد بأن البانتوستانات: هي طراز الأمم التي تنوي الاستقلال السياسي جنباً إلى جنب مع التبعية الاقتصادية للبيض Political independence coupled with economic interdependence.[2]

وفي 17 أكتوبر 1968 تم افتتاح الجلسة الأولى للمجلس التشريعي، التي افتتحها ميشيل سي. بوتا -وزير إدارة وتطوير البانتو- بالنيابة عن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، مقدماً خلالها صولجان السلطة والثياب الرسمية لرجال الهيئات المختارين، وكان من ضمن الحاضرين غابريال كواتوم Gabriel Kautuime (زعيم عشيرة الكوانياما Kuanyama رئيس جلسة المجلس التشريعي، ويوشونا شيمي Ushona shimi زعيم عشيرة اونجاندجيرا Ongandjera) عضو مجلس زعماء الاوفامبو وغيرهم، وفي هذه الجلسة ألقى ميشيل سي بوتا خطاباً بيّن فيه أن حياة شعب الاوفامبو لن تبقى راكدة بل ستسير قدماً نحو التطور الإداري

[1]) انظر: Richard Dale, Ovamboland Bantu stan without Tears?, op. cit. p 17.
- وكذلك: South West Africa, "Ovamboland Council opened", Africa Research Bulletin, Vol. 5, No. 10, November 15, 1968, p 1220.
[2]) U. O. Umozurike, "International law and self-determination in Namibia", The Journal of Modern African Studies, Vol. 8, No. 4, 1970, Cambridge, p 595.

والقانوني المتمتع بالحكم الذاتي، وهذا نتيجة هامـــة للتقـــدم العـــام للإقلـــيم (أوفامبولاند) في ظل عملية التطور المنفصل له.[1]

إن ما ورد في بداية هذا الخطاب كان في الواقع بمثابة الاعتـــراف من الحكومة بحالة الركود والتخلف السائد في اوفامبولاند. كما أضاف فـــي حديثه عن الهيئة التي ستحكم أمة الاوفامبولاند بقوله: "... بأنها هي مجلسكم التشريعي... من الآن فصاعداً سيعرف بالمجلس التشريعي لاوفامبولاند. هذا سيجتمع قادتكم ويتخذون قرارات هامة لتقرير مستقبل أمـــتكم وشـــعبكم... حكومتي ستكون مستعدة دائماً لمساعدتكم بالنصيحة والإرشاد...".[2]

لا يتفق الباحث مع ما ورد سابقاً بأنها أمة الاوفامبو، هم فرع مـــن قبيلة البانتو، ومرتبطة كل الارتباط بالقبائل الأخرى في جنوب غرب أفريقيا من حيث الانتماء والمصير الواحد، أما بخصوص المجلس التشريعي فهـــو مقيد كل التقييد في أن يصدر زعماؤه قرارات أو قوانين حرة دون مرورها وإجازتها من رئيس دولة جمهورية جنوب أفريقيا، وإن ما قاله سابقاً هـــو بغرض الإثارة وتحفيز همم الحاضرين من زعماء الاوفامبو.[3]

أما بخصوص تواجد الموظفين البيض في اوفامبولانـــد فـــذكر: "إن موظفو حكومة الجمهورية، كانوا يقيمون هنا سابقاً لتنفيذ المهـــام الإداريـــة والإشراف على الإقليم، من اليوم لن يبقوا طويلاً في اوفامبولاند. انـــتم الآن حكام وطنكم... هذه الهيئة –أي المجلس التشريعي– ستكون في المـــستقبل برلمان اوفامبولاند. وأعضاء المجلس التنفيذي سيشغلون وظائف تـــضاهي أعمال وزراء الدولة... وفي هذا المجلس ستلتقون لتقرروا وتصيغوا سياسة حكومتكم...".[4]

من خلال هذا النص لا نتفق مع ما ورد فيه بكل وضوح بخصوص برلمان اوفامبولاند مستقبلاً، فهو بدعة وادعاء؛ لأن البرلمان الحقيقي يكون لدولة، وتمثل فيه جميع فئاتها وقطاعاتها الخدمية والاقتصادية، أما في وضع قبيلة اوفامبولاند التابعة اقتصادياً لحكومة جمهورية جنوب أفريقيـــا، فـــذلك

[1]) Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?, op. cit. p 20-21.
[2]) Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?, op. cit. p 20-21.
[3]) المرجع نفسه.
[4]. Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?, op. cit. p 20-21.

مستحيل وان تم فهو صورياً فقط، كما في المجلس التشريعي والحكم الذاتي المقيد لأبعد الحدود.

كما تحدث الوزير أيضاً عن أفضل أصدقاء أمة الاوفامبو والعون والمساعدات المتبادلة بينهما: "من غير شك أن أفضل أصدقائكم هي حكومة جمهورية جنوب أفريقيا... وستُمَدُّ لكم يد العون بواسطة هذا الصديق... وستكونون قادرين على أخذ مكانكم المناسب جنباً إلى جنب مع الأمم الأخرى في أفريقيا الجنوبية. إن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا تثق بأن الأمم هنا تستطيع التقدم جنباً إلى جنب لتقرير المصير قدماً إلى الأمام عن طريق السلام والصداقة وليس عن طريق الدم والاضطراب والتشويش، لذلك فإن مساعدتكم لها في تشتيت كل عناصر الإرهاب خارج الوطن (خارج اوفامبولاند)، والفوضى السياسية والاجتماعية الناجمة عنها ستكون موضع تقدير واحترام..."[1].

ومن خلال استعراضنا لذلك النص، نرى أنه يمثابة الهدف الرئيس والحقيقي من دعوة الحكم الذاتي في اوفامبولاند. فالاستجابة لطلب الحكومة بالسيطرة وتوفير الهدوء والسلام داخل القبيلة كلها، وبالقضاء على كافة عناصر الفوضى والإرهاب، المقصود بها الحركة الوطنية في البلاد المتخذة من اوفامبولاند البعيدة مركزاً لها، بالتالي بعيدة عن متناول يد الحكومة، وعليه كلفت حكومة اوفامبولاند الجديدة بتعقبها والقضاء عليها، على أمل أن تكون اوفامبولاند سداً منيعاً ضد الحركة وضد الاتصال بالدول المجاورة (أنجولا وزامبيا)، في تنقل المعارضين لسياسة الحكومة وما يجري في اوفامبولاند.

وقد ختم الوزير خطابه بتأكيده على التعاون بين حكومته وأمة الاوفامبولاند لإنشاء المباني الحكومية: "سنعمل معاً لنخطط مشاريع مباني ضخمة... حكومية وإدارية... إن المباني ستكون مفخرة للشعب... ودليلاً يبين أنها مراكز قيادية لحكومة الاوفامبو".[3] ويرى الباحث أن ما ورد في ختام الخطاب، أنه لتعزيز إثارة المستمعين ولتعزيز مشروع الحكم الذاتي المزعوم في اوفامبولاند. فالمباني الإدارية تثير في المستمعين (من

---

1. المرجع نفسه

1. Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?. op. cit. p 20-21.

الزعماء) تفضيل وتزعم اوفامبو لاند على غيرها مـــن القبائـــل. ولتحويـــل أنظارهم عن الأهداف الحقيقة وراء إعطائهم الحكم الذاتي إلى بناء المبـــاني المرتقب إنشاؤها.

ونلاحظ أيضاً أن خطاب ميشيل سي بوتا يبيّن الوضـــع الـــسياسي والإداري الذي سيكون سائداً، كما نرى من خلال عرضه للمساعدة المتبادلة بين الحكومة وأمة الاوفامبو في قمع عناصر الإرهاب (أعـــضاء منظمـــة سوابو) في البلاد بأنها الأهداف الحقيقية وراء إقامة المجلـــس التـــشريعي لاوفامبو لاند، وزعماؤه الموالين للحكومة. إذ بعد خطاب ميشيل سي بوتـــا مباشرة طلب الزعيم يوشانا شيمي من الحكومة المساعدة في مقاومة الحركة الوطنية، التي بدأت تقوم بعملياتها من الإقليم (وتقيم فيه أيضاً)، وعليه أعلن رسمياً أنه مفوض في رد الإرهاب ولن يكون متسامحاً أبداً.[1]

ويظهر للباحث من خلال اطلاعه على الخطاب التفصيلي لميـــشيل سي بوتا أن تعيين حراس لزعماء الاوفامبو،([2]) دليلاً على أن هذه السياسة لم تكن مقبولة لدى قبيلة الاوفامبو وأعضاء الحركة التحررية فيها، وبالتالي فالزعماء عرضة للقتل نتيجة موالاتهم لسياسة وأهداف الحكومة الحقيقيـــة. كما أن المعارضة للحكم الذاتي للاوفامبو لاند كانت قوية عند أحزاب البيض مثل الحزب المتحـــد United Party والحـــزب التقـــدمي Progressive Party حتى أنهما صوتا ضد القانون رقم (54) لعام 1968 في البرلمـــان، لكن القانون حصل على أكثرية الأصوات فصدر وإجازة البرلمان. وحقيقـــة معارضتهم له تكمن في رؤيتهما باستطاعة الحكومة السيطرة الكلية علـــى جنوب غرب أفريقيا سياسياً واقتصادياً وإدارياً بدون مسألة الحكم الـــذاتي، والتطور المنفصل.

أما بالنسبة للبيض في الجمعية التشريعية في جنوب غرب أفريقيـــا، فبالرغم من حرمانهم من السلطة الممنوحة لهم منذ عام 1925 (بإشـــرافهم المباشر على الأفارقة في المعازل ونقلها إلى وزارة شـــؤون البـــانتو فـــي

---

1). المرجع نفسه
3). المرجع نفسه

جنوب أفريقيا) لكنهم لم يبدوا أي معارضة تـذكر،([1]) وأصـبح وضـعها ومهامها الجديدة بعد عام 1968 مماثل لوضع المجـالس التـشريعية فـي الأقاليم الأربعة لجمهورية جنوب أفريقيا, وهذا ما أكده التعليق الوارد فـي صحيفة العالم الاقتصادي – لندن London Economists في 1 فبرايـر 1969 بأن: "التشريع الجديد جعل الجمعية التشريعية في ناميبيا في مستوى مقارب لمجالس الأقاليم الأربعة (الكـاب– الاورانـج الحـرة– الناتـال– الترانسفال) المكونة لجمهورية جنوب أفريقيا، بهدف أن تكون ناميبيا ملحقة بالجمهورية"،[2] ويذكر أيضاً بأن ذلك القانون هو الخطوة الأكيـدة للهـدف الأساسي بجعل (ناميبيا) ولاية خامسة لجمهورية جنوب أفريقيا.[3]
وفي نهاية هذه الورقة البحثية نستلخص ما يلي :-

أولاً:- أن جميع الخطط والمسميات الجديدة في السياسة الإدارية لحكومـة جنوب أفريقيا العنصرية في ناميبيا, هي استمرار لـنفس سياسـة الفـصل العنصري (الابارتهيد) ، أي أنها اختلاف في الاسم فقـط دون المـضمون، وأن أي اسم جديد لها ما هو إلا نتيجة لإدراك الحكومة لـبعض المـوارد الاقتصادية مثل الاستفادة من نهر كونيني، والضم الكلي للساحل النـاميبي، والاستيلاء على أراض جديدة غفلت عنها الحكومة سابقاً، وقد تم لها ذلـك بموجب مساعيها لتنفيذ توصيات لجنة أوديندال المتوجة بالقانون رقـم 54 لعام 1968/ كما تم تحويل الزعماء الأفارقة إلـى مجـرد زخـارف مـن المؤسسات في أوفامبولاند لتنفيذ توصيات وتعليمات الحكومـة لقمـع كـل معارضة ضدها.

وبالرغم من خطورة وسلبيات توصيات لجنة أوديندال على الـبلاد وسكانها، إلا أن أهميتها تكمن في الكشف الموسع عن تعداد السكان بكامـل مجموعاته ومساحات الأراضي المخصصة لكل مجموعة على حدة، وأعداد الطلبة والمدرسين والمدارس في جميع مناطق البلاد، وذلـك مـن خـلال

---

[1]) أنظر: United Nations, A Trust Betray Namibia, op. cit. p 33.
- وكذلك: Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?, op. cit. p 20.
- وأيضاً: "Ovamboland Bantustan - White Opposition", Africa digest, Vol. XV, No. 6, December, 1968, p 112.
[2]) Richard Dale, Ovamboland Bantustan without Tears?, op. cit. p 22.
[3]) Duncan Innes, "South Africa Capital and Namibia", Namibia the last colony, op. cit. p 69.

الجداول والأشكال والخرائط الصادرة رسمياً من الحكومة منذ عـــام 1960 فصاعداً.

ثانيا: إن ناميبيا دولة غنية بترسبات الثروات المعدنيـــة الهائلـــة، والمائيـــة والحيوانية، مثل أغنام الكاركول والثروة السمكية، وهذا بالضبط ما تبين لنا من خلال معدلات الإنتاج المقدرة بمئات ملايين الراندات، وبآلاف الأطنان؛ لتبين أن البلاد تعرضت لعملية استنزاف مكثفة من قبل الحكومة والشركات الأجنبية، مما يؤثر سلبا في إجهاد ثروات البلاد غير المتجددة وخـــصوصاً الماس والنحاس، والإضرار بالثروة السمكية، وكل ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح خصوصا بين الأعوام الممتدة من عام 1960-1968.

ثالثا: سببت سياسة الحكومة الاقتـــصادية والاجتماعيـــة المعانـــاة للأســـرة الناميبية، حيث الفقر والظلم وسوء الأحوال المعيشية والصحية وخـــصوصا على الأطفال، وهذا بالضبط ما ورد في وصف مجلـــس الأمـــم المتحـــدة لناميبيا: "بأن الأحوال المعيشية مرعبة، واللوائح الصحية شبه معدومة، مما يخلق الظروف المواتية لبدء الأوبئة والانتشار السريع لها".[1]

رابعا: تؤكد كافة إنشاءات وتجهيزات قواعد القوات العسكرية المسلحة فـــي ناميبيا بأنها إقليم تحت سيطرة واحتلال عسكري من قبل حكومـــة البـــيض التي سخرت كافة قواها لضمه وجعله الولاية الخامسة لها، ويعتبـــر هـــذا العمل خرقا واضحا وعلنيا لصك الانتداب الدولي الخاص بناميبيا.

خامسا:-إن تمسك حكومة جنوب أفريقيا بناميبيا ورفضها منحها الوصـــاية ثم الاستقلال راجع لكون الحكومة تعتبرها جزءا منها (أي مـــن جمهوريـــة جنوب أفريقيا)نتيجة لما عرفت به البلاد من ثروات نفيسة متنوعة ذكرناها في أول الورقة ،وأن إعطاء البلاد استقلالها يعني تقويض الحكومة في البلاد الأمر الذي سيصل إلى عقر دارها في جنوب أفريقيا ، وعليه ستختفي مـــع التفرقة العنصرية عقيدة البيض القائلة بأنها تفرقه قائمه إلي الأبد بـــأمر الله ،وان تمسكها بالبلاد راجع لموقعها الاستراتيجي الهام بحيث تشكل ناميبيـــا جسرا من الأراضي الواصلة بـــين جنـــوب أفريقيـــا مـــن جهـــة والإدارة

[1] الأمم المتحدة: تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، الوثائق الرسمية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين، ملحق رقم (A/39/24)، مصدر سابق، ص 81-82.

الاستعمارية في أنجولا البرتغالية وفي زيمبابوي من جهة أخرى ، بحيث تشكل جبهة من الحكم الأبيض العنصري في جنوب قارة أفريقيا تتمتع جميعها بحماية ودعم كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لمصالحهم الحيوية في هذه المنطقة تحديداً.

الخارطة الرسمية لجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)